

ملخص

قراءة في

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية

د. محسن محمد صالح

يعاني المشروع الوطني الفلسطيني من حالة من الضعف والترهل وانسداد الأفق وفقدان الاتجاه. وهي حالة انعكست بشكل سلبي واسع على قدرته على العمل، والاستفادة من الفرص المتاحة، ومن الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فضلاً عن الاستثمار في البيئة العربية والدولية المتعاطفة مع أماني وتطلعات الشعب الفلسطيني.

ويظهر تراجع وضعف منظمة التحرير الفلسطينية وتدهور مؤسساتها كأحد أبرز معالم أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية. فالمنظمة خصوصاً منذ اتفاقيات أوسلو 1993 تراجعت مكانتها، لصالح صعود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تعد المنظمة عنصراً فاعلاً في حياة فلسطينيي الخارج، الذين يمثلون نحو نصف الشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى تعطل دوائرها ومؤسساتها، فقد تعطل مجلسها الوطني الذي يمثل مؤسساتها التشريعية. كما فشلت في استيعاب قوى فلسطينية فاعلة وذات قاعدة تمثيلية واسعة (خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي) في مجلسها ومؤسساتها، مما أضعف من قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني؛ وجعلها تبدو في السنوات الأخيرة ظلاً للسلطة الفلسطينية أو كأنها دائرة من دوائرها. وبالتالي فقد افتقد الفلسطينيون مظلة وطنية مشتركة تجمعهم، وتدير مشروعهم، وتحلّ خلافاتهم، وتضبط بوصلتهم واتجاهاتهم، وتنظّم طاقاتهم بشكل فعّال.

وهكذا، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني بشدة من تعارض المسارات بين قواه الفاعلة، كما يعاني من اختلافات عميقة على البرنامج السياسي، وعلى الأولويات، ومن اختلاف واختلال التعريفات على ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، بل على ما يتعلق بالثوابت نفسها، وعلى رأسها إمكانية التنازل عن أجزاء من فلسطين.

وقد عكست حالة الانقسام الفلسطيني، خصوصاً بين فتح وحماس، نفسها على مسار المشروع الوطني؛ وهي حالة ظهرت بوضوح منذ توقيع قيادة منظمة التحرير (التي هي قيادة فتح) على اتفاقيات أوسلو، بينما نشأ في مقابلها تحالف الفصائل العشر الراض لهذه الاتفاقيات. غير أن حالة الانقسام تكرست مع سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة وسيطرة فتح على السلطة في الضفة الغربية في منتصف 2007. كما أن هذه الأزمة التبتت بشرعيات منقوصة استند إليها الطرفان، فاستندت فتح إلى مؤسسة الرئاسة في السلطة وإلى احتكارها لقيادة منظمة التحرير، وإلى بيئة عربية ودولية متوافقة

مع مسارها السياسي الملتزم بمسار التسوية السلمية؛ أما حماس فاستندت إلى أغليبتها الكبيرة في المجلس التشريعي للسلطة وإلى حقها الدستوري في تشكيل الحكومة، ومراقبة ومحاسبة وإسقاط أي حكومة يدعمها الرئيس.

من جهة أخرى، فإن مسار التسوية السلمية، الذي تبنته فتح وحلفاؤها، يعاني من حالة انسداد وفشل، ويفتقد إلى أفق حقيقي في ضوء إفشال الجانب الإسرائيلي لهذا المسار وإفراغه من محتواه، وزيادة مظاهر التطرف والتعصب الديني والقومي الإسرائيلي، وتصاعد مشاريع التهويد والاستيطان في القدس وباقي الضفة الغربية؛ وفي ضوء فشل، أو عدم رغبة، المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة بممارسات ضغوط حقيقية على "إسرائيل" تجبرها على الالتزام باستحقاقات مشروع التسوية. وفي المقابل، فإن مشروع المقاومة المسلحة، الذي تبنته حماس وحلفاؤها، يعاني من أزمة كبيرة، في ضوء حالة فلسطينية منقسمة، وفي ضوء الحصار الخانق على قطاع غزة، وفي ضوء بيئة عربية ودولية غير مواتية أو معادية لهذا المسار.

وكما "تمتعت" فتح بمزايا قيادتها للمنظمة وللسلطة، فقد عانت من الأعباء والآثار السلبية لذلك، حيث تعاني من ترهل كبير في بناها التنظيمية، ومن أزمة في قيادتها، ومن حالة التداخل وتشابك المصالح بين العمل الوطني وتضحياته وبين العمل الوظيفي في أطر السلطة والمنظمة وما يصاحبه من مزايا ومسلقيات معيشية مرتبطة بحياة الاستقرار و"الرفاهية". وكذلك فإن حماس بالرغم من تمتعها بتماسك تنظيمي ودينامية قيادية أعلى، إلا أنها تعاني من تشتت قياداتها، ومن ضرب بناها التحتية في الضفة الغربية، ومن الاستهداف العالمي والإقليمي لتيارات "الإسلام السياسي" الذي تمثل جزءاً منه. أما اليسار الفلسطيني فيعاني من مشاكل مزمنة في انحسار شعبيته التي لم تعد تتجاوز نسبة الـ 10% بفصائله مجتمعة. ويعاني من مشاكل في خطابه السياسي، وفي بناء الشبابية.

إن حالة الشتات الفلسطيني تحت أنظمة مختلفة وفي بيئات مختلفة، أسهمت بشكل أو بآخر في إضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على تنظيم نفسه، وبناء مؤسساته الدستورية وصناعة قراره الوطني المستقل. كما الأبعاد المرتبطة بتخلف الممارسات الديمقراطية والشورية في المنطقة قد عكست نفسها على قدرة الحركة الوطنية على إدارة الاختلافات وإدارة التنوع بشكل حضاري بناء.

وأخيراً، فبالرغم من الآمال العريضة التي حملها الفلسطينيون تجاه "الربيع العربي" عند انطلاقته؛ فإن الحالة البائسة التي تشهدها البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، وما تعانيه من حروب وصراعات، قد انعكست سلباً على الحالة الفلسطينية حالياً، وكذلك في المستقبل القريب على الأقل.